

بالقسط

البيد في قطار من البطائح مثله ل قال في ش المزه بل لا يجوز ان يفي البطيحة
 ونحوها له نحتاج الي ذكر جرمها مع وزنها فانها من غير العود
 ويصح اي الي في الجزاء وان لم يقبل اخذها فذ اي بان كذا خلاف
 فتشور بالخطا والرقعة فله يوثق صحة السلم المصححة فيه فلو عين
 كيلة او ميزانا او ذراعا او صبغة وفي معني تعيين المكيال بالورش
 الذرع بد راع به ولم يكن معلوم القدر فله يضع لانه قد يموت
 قبل القبض مرجوحين او اخره اي قال الي اول اخره فيضم ويحل
 علي الخرويل فيقول ذكر اول وهذا هو المعتمد كما ياتي في الجزاء
 اي من اول الشهر ومن اخره في فصل في الثانية باول الجزاء الاخر من الشهر
 المعين فالخطة الـ خيرة منه محل الـ حل باولها اي فيعين باول الشهر
 الذي يليه حلول الـ جل باول اخر الشهر الذي قبله اعني الذي اضيف
 له الـ خيرة هذا ايضا ما قاله في كلامه في قولان الـ وحلوله
 باول النصف الـ اخر من الشهر وهو صي الثاني حلوه باخره من
 الشهر وهو الرابع فليراجع ويحل علي الـ اول ان اراد باله وله ما يلي العقد
 قاله استنباحه مستدرج بل مضروبان الـ حقيقة الـ اول قاله استنباحه
 مضر لقصوره لان غير العبد مثله فتمامه قاله موجودا معني
 يوجد به مشقة لا محل عادة قاله كافر اي لكافر نعم ان كان كافر
 تقدم انه من كما تقدم عن شيخنا وهو في حمله علي الكفر ان
 اعتيد نقله قاله البيع لا حاجة لذكرها لبا بعد اعتيد ان الخارج
 باحد ما وهو ماله يقبل نقله خارج باله خراه قاله ونحوه من
 المعاملات ينبغي كافي قاله اسقاطه وفي تم البهجة وخرج يبيعه ما اذا
 كان لم يعتد نقله للبيع كالمدينة ونحوها عدم القدر عليه وقد يجاب
 بان مراد الشـ نحو المعاملات كالمسلم والـ حرة والـ الصراف الـ المدينة والـ المنة
 ونحوها فتمامه والـ لان لم ينقل اصله او نقله بغير البيع ونقله بالـ
 للمدينة نعم لو كان المدي اليه يبيعه صح وكان المسلم اليه ام غيره فيختار

المسلم

٢٧

المسلم علي التراخي علي المعتمد قاله الفسخ ولو بعد ان اجاز
 ولو علي قبل الحل اي الحل ان فصله عنه فله خيار فله وكذا
 لو انقطع قبل الحل فله خيارا ذريعا يوجد عند قلته بحسب الظاهر
 فليراجع صح كما قاله استقصا تقدم ضعفه ولا فيما لو
 استقصى اي استوعب وصحة الخ عطف علي قوله فلا يصح
 فيما يندرج وجوده وان ادس ان يذكر موضع قبضته او حاصله
 ان السلم اما حال واما موجد وكل منهما اما ان يكون محل صالح
 للتسليم اوله وعلي كل اما ان يكون المسلم فيه لمجمله مؤنة ام لا
 فان لم يصلح محل العقد للتسليم كان عقدا وسطا الجرح
 البيان مطلقا اي حاله كان او موجد له مجمله مؤنة ام لا وان
 صلح لذلك وليس له مؤنة لم يجب البيان مطلقا اي مولا
 كان حاله او موجد له وان صلح فله مؤنة وجب البيان
 في الموجد دون الحال كذا اقرره م وضعه عندهم وافر شيخنا
 في السلم الموجد ليس قيده في جميع الصور فمؤنة فيه تفصيل
 للعرف وان عينا غيره يعقن ومنه عينا غير صالح نطل العقد
 ويكفي في تعيينه ان يقول تسليمي في بلد كذا اي ان كانت صغيرة
 كما ذكره بقوله الـ ان تكون كبيرة الخ فيلخص احضاره في اولها
 هذا متعلق بقوله في بلد كذا وخرج بقوله الـ ان تكون الخ
 مالم كانت كبيرة فله بدقيها من محل التعيين ويكفي تلك المحلة
 وهي الحارة الـ اول اي فاد العقد وهو المعتمد
 فلو عين مكانا فخر هذا مخرج علي من يجوز في عقد برة
 ومتي شرطنا التعيين فتركه بطل وحيث لم شرطه فذكر تعين
 فلو عين اي في ترتيب علي ذلك ما ذكر عن تعين اقرب محل الصلح
 اي المعين ولو بعد مته ولا اجرة له لاقتضا العقد ذلك لو من
 متعلق باقرب الـ